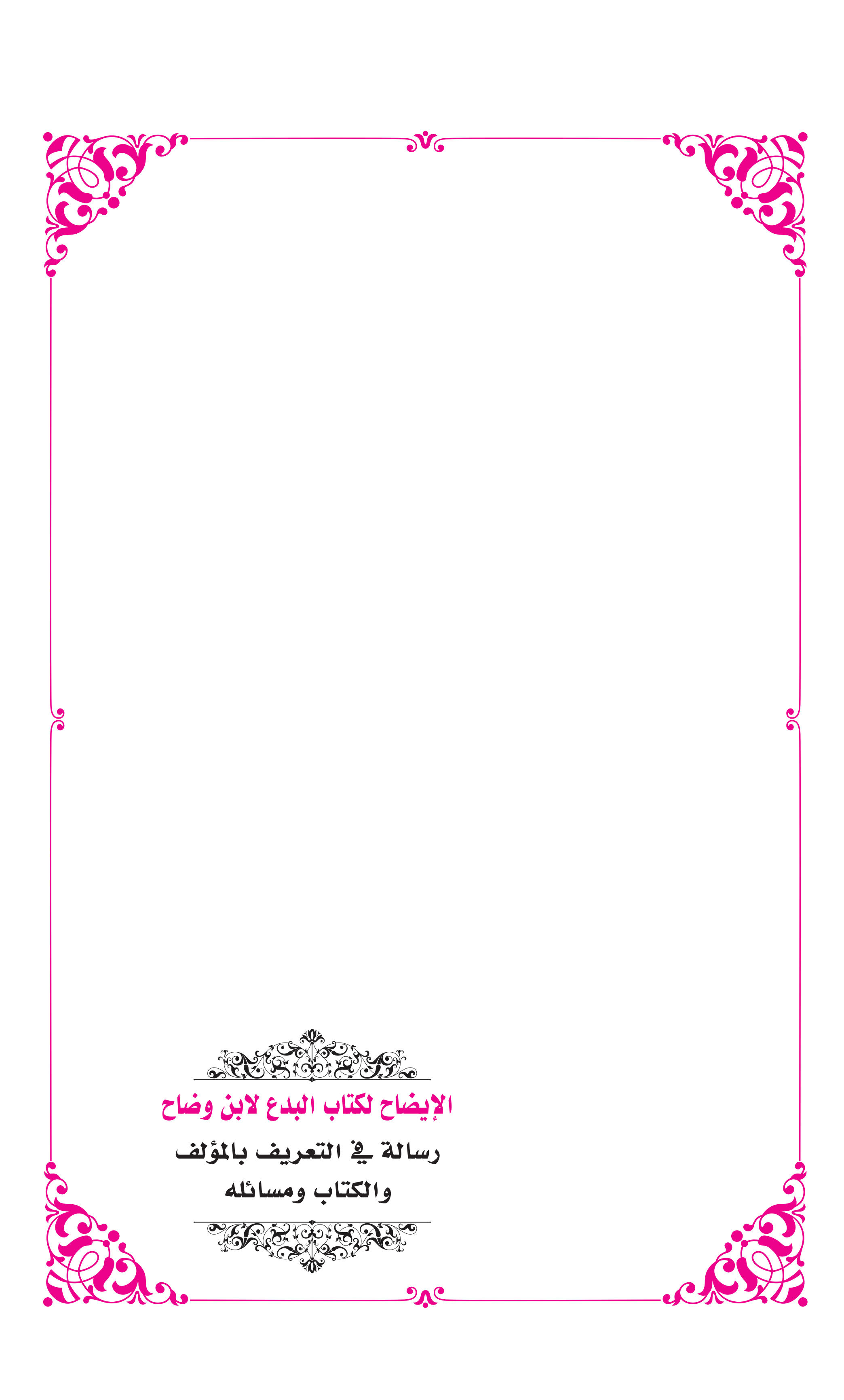


الإيضاح لكتاب البدع لابن وضاح

رسالة في التعريف بالمؤلف والكتاب ومسائله



الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم







مقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمّا بعد:

فإن دين الإسلام مبني على أصلين، أن نعبد الله وحده، وأن نعبده بما شرع[(١)].

دل عليه حديث عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «**وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا..**»[(٢)].

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١/ ٨٠).

(٢) أخرجه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



فهذا الحديث تضمن الأصلين، وهما مقتضى الشهادتين، فبهذه العقيدة وهي الأصل ينطلق منها المسلم في التقرب إلى الله بمراقبة قلبه بالإخلاص وبتفريغه من محبة غير الله ويسمى بالقلب الأجرد أي متجردا عن ما سوى الله، مع الاعتقاد الجازم أن كُلَّ عَمَلٍ أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ اللهِ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ، وَكُلُّ عَمَلٍ لَا يُوَافِقُ شَرْعَ اللهِ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ، بَلْ لَا يَكُونُ لِلَّهِ إِلَّا مَا جَمَعَ الْوَصْفَيْنِ: أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ، وَأَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَحَبَّةِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَهُوَ الْوَاجِبُ وَالْمُسْتَحَبُّ.

كَمَا قَالَ: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

فَلَا بُدَّ مِنْ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَهُوَ الْوَاجِبُ وَالْمُسْتَحَبُّ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لِوَجْهِ اللهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلَىٰۚ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١٢].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى؛ فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**».

وَهَذَا الْأَصْلُ هُوَ أَصْلُ الدِّينِ، وَبِحَسَبِ تَحْقِيقِهِ يَكُونُ تَحْقِيقُ الدِّينِ وَبِهِ أَرْسَلَ اللهُ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ، وَإِلَيْهِ دَعَا الرَّسُولُ، وَعَلَيْهِ جَاهَدَ؛ وَبِهِ أَمَرَ، وَفِيهِ رَغَّبَ؛ وَهُوَ قُطْبُ الدِّينِ الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ رَحَاهُ، وهو بلسم القلوب وشفاؤها، فالشاهد أن المسلم يسير على منهج يقرن بين العقيدة، والعمل، والفكر والسلوك.

هذه مقدمة في بيان أهمية اجتماع الإخلاص والمتابعة، أرى التذكير بها،



قبل الكتابة في البدعة ومسائلها؛ لأن الوصول إلى الاتباع مرهون بمعرفة البدعة وماهيتها، وما جاء فيها من آثار وأدلة، ولهذا اهتم العلماء في التحذير من البدع، ومن أولئك العلماء الإمام ابن وضاح القرطبي في كتابه البدع، وقد يسر الله لي قراءته على بعض المشايخ، وثم تدريسه على الطلاب، وكان آخرها في مسجد قباء في الدورة المدنية الخامسة لعام ألف وأربعمئة وخمس وأربعين للهجرة...

وكنت -أثناء قراءتي وتدريس له- ألحظ على الطبعات الموجودة بعض الأخطاء، وهذا لا يخلو منها أحد، فيسر الله لي أن جمعت ست نسخ خطية، ثلاث منها لم تخرج من السابق، فقمت بمقابلتها وعاونني في ذلك بعض الإخوة من طلبة العلم -جزاهم الله خيرا-.

وقد رأيت أن أكتب رسالة في التعريف بالكتاب، وسميتها: «**الإيضاح لكتاب البدع لابن وضاح**» راجيًا من الله القبول، وأن ينفع الله بها المسلمين، **ووضعتها على الأبواب والفصول الآتية:**

باب في ترجمة ابن وضاح وذكر رحلته وشيوخه وتلامذته.

فصل في ذكر اسمه ومولده ووفاته.

فصل في ذكر رحلته وشيوخه وتلامذته.

باب في التعريف بكتاب البدع وموضوعاته.

فصل في بيان الاسم الصحيح للكتاب.

فصل في بيان موضوعات الكتاب.

فصل في بيان المآخذ على الكتاب.



فصل في بيان النسخ الخطية للكتاب.

باب في بيان ما أشكل من موضوعات الكتاب.

فصل في بيان ما أشكل حول توبة المبتدع.

فصل في بيان ما أشكل حول الحكم على القصاص.

فصل في بيان ما أشكل في سجود الشكر ومجيء قبور شهداء أحد وقباء.

فصل في بيان ما أشكل في مسألة التعريف (الاجتماع يوم عرفة).

فصل في بيان مسألة اختصار السجود ورفع اليدين.

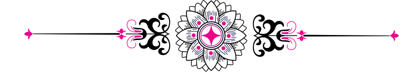
فصل في بيان معنى التثويب الذي كرهه السلف.

فصل في بيان ما أشكل في هدم ابن مسعود المسجد.

فصل في بيان النسخ الخطية لكتاب البدع.

ملحق ببيان منهج التحقيق.

هذا وأسأل الله العون والسداد، وصلى الله على نبيّنا محمد وآله وصحبه أجمعين.







باب

في ترجمة ابن وضاح وذكر رحلته وشيوخه وتلامذته

وفيه فصلان:

- فصل في ذكر اسمه ومولده ووفاته.
- فصل في ذكر رحلته وشيوخه وتلامذته.





فصل

في ذكر اسمه ومولده ووفاته

هو مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ بن بَزيع، أبو عبد الله القرطبي مولى عبد الرحمن بن معاوية بن هشام الأموي الأندلسي من الرواة المكثرين، والأئمة المشهورين؛ رحل إلى المشرق وطوف البلاد في طلب العلم.

ولم تذكر مصادر الترجمة عن أبيه شيئا، ولعله لم يكن من أهل العلم، وكذلك جده بَزيع، إلا أنه جاء في كتاب (أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس) وثيقة عتق (بَزيع) وجدت في مكتبة حفيده محمد بن وضاح، ونصها: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب من عبد الرحمن بن معاوية لبزيع مولاه، أعتقه الله -جل وعز- فليس لأحد عليه سبيل، وأن ولاءه لي ولعقبي)[(١)].

ولد ابن وضاح سنة تسع وتسعين ومائة؛ أو سنة مائتين.

وتُوفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ليلة السبت لأربع بقين من المحرم سنة سبع وثمانين ومائتين، ودفن في مقبرة أم سلمة، وقيل توفي في سنة ست وثمانين ومائتين[(٢)].

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس (١٢٢).

(٢) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ٢٢٨) تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٧) (١١٣٦) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص٩٤) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣/ ١٢١).







فصل

في ذكر حاله ورحلته وشيوخه وتلامذته

كان محمد بن وضَّاح عالمًا بالحديث، بصيرًا بطُرقه مُتَكلِّمًا على عِلَله؛ كثير الحكاية عن العبّاد، ورعًا زاهدًا، فقيرًا. متعففًا؛ صابرًا على الإسماع، محتسبًا في نشر علمه. سَمِع منه كثير من الخلق، ونفع الله به أهل الأَنْدَلُس. وقرأ القرآن العظيم على عثمان بن سعيد ورش وقرأ عليه جماعة بالأندلس، ومع ذلك كان بعضهم ينكر عليه لكثرة رده الأحَاديث، فيقول: ليس هذا من كلام النبي ﷺ في شيء[1]. وله خطأ كثير محفوظ عنه؛ وأشياء كان يغلط فيها ويُصَحفها؛ ولم يكن له علم كثير بالفِقْه والعربية[2].

وفي موضع علق ابن عبد البر (٤٦٣هـ) على كلام ابن وضاح ووصفه بأنه قليل علم بالآثار، فقال: (وهذا عندي قِلَّةُ اتِّسَاعٍ في عِلْم الأثرِ)[3].

وعاش ابن وضاح في الأندلس في عصرها الذهبي حين اشْتَهَرَ بِهَا الْعِلْمُ وَالْحَدِيثُ فِي الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ مع ابْنِ حَبِيبٍ، وَيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَأَصْحَابِهِمَا، ثُمَّ بَقِيِّ بْنِ مَخْلَدٍ (٢٧٦هـ)[4].

(١) ينظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (٢/ ١٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٢/ ١٩) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٦/ ١٧٩) (٥٦/ ١٨٢).

(٣) التمهيد (٢/ ١٧٥).

(٤) ينظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم في بعض النسخ التاريخ للسخاوي (ص٤٥٨).





وأما رحلته:

ذكر محمد بن الحارث الخُشني (٣٦١هـ) في كتابه (أخبار الفقهاء والمحدثين): شيوخه مقسمين بحسب البلدان، مع تفصيل بذكر عددهم، وهذا لا تكاد تجده عند غيره، وذكر أنه سمع من فقهاء الأندلس، ثم رحل إلى المشرق في رحلتين، أولاهما قبل سنة (٢٢٠هـ) وقيل سنة ثمان عشرة ومائتين -كما ذكر ابن الفرضي-.

وأما الثانية، فذكر الخُشني (٣٦١هـ) أنها كانت بعد الثلاثين ومائتين، وأما بقية من ترجم له فلم يذكر متى كانت بالضبط، وأما عدة شيوخه فتصل إلى مئة وأربع وتسعين شيخا[(١)].

وللتفريق بين شيوخه في الرحلة الأولى وشيوخه في الثانية؛ يُرجع إلى قاعدة، وهي: (أن من مات من شيوخه بين سنة ٢١٨هـ إلى سنة ٢٣٤هـ فهو من شيوخ الرحلة الأولى)[(٢)].

ومما يجب التنبيه عليه: أنه في رحلته الأولى كان جُلّ أخذه للرقائق والزهد، وطلب العُبَّاد، وكانت رحلته هذه قبل رحلة بَقِيّ بن مخْلَد.

وقد أورد شيوخه الخشني (٣٦١هـ) مرتبين بحسب البلدان وعددها خمس وعشرون بلدة على النحو الآتي: (مكة، المدينة، بيت المقدس، طرابلس، حمص، حلب، أيلة، الرملة، جدة، سوسة، حوران، خراسان، أنطاكية، أذنة -بلدة بين المصيصة وطرطوس- المصيصة، غزة الشام، القلزم، هيت، عسقلان، مصر، القيروان، دمشق، الكوفة، بغداد، تاهرت).

---

(١) كما أحصاهم الدكتور: نوري بن معمر في كتابه (محمد بن وضاح القرطبي مؤسسي مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد) (ص: ٦٧).

(٢) تاريخ علماء الأندلس (١/ ٣١).





ولعلي أذكر بعضا من شيوخه على النحو الآتي:

١ - أبانُ بن عيسى بن دينارِ بن واقِد بن رجاءِ بن عامِر بن مالِك الغافِقيُّ: من أهلِ قُرطُبَةَ؛ يكنّى: أبا القاسِم(١).

٢- إبراهيم بن محمد بن باز الأندلسي، يكنى أبا إسحاق. من أصحاب سحنون، توفي بِطُلَيطِلةَ: (٢٧٤هـ) وقيل (٢٧٣هـ)(٢).

٣- إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن مهاجر بن عبد الرحمن الزبيدي الحمصي يعرف بابن زبريق(٣).

٤- أحمد بن الوليد، شيخ في طبقة أصحاب الوليد بن مسلم(٤).

٥- دَاوُد بن جَعْفر بن أبي صغير، مَولَى بني تَيْم. مِنْ أَهْل قُرْطُبَة(٥).

٦- دُحَيْم أَنْدَلُسيّ قديم يَرْوِي عن آدم بن أبي إيَاس العَسْقَلاني(٦).

٧- عبْد الله بن مُحمد بن زَرْقُون المُراديّ: مِنْ أَهْل سَرقَسْطَة؛ يُكَنّى: أبَا محمد(٧).

٨- عبد الأعلى بن وَهْب بن عبد الأعلى، مَوْلى قُرَيش: من أَهْل قُرطُبة؛ يُكنّى: أبا وَهْب(٨).

---

(١) ينظر: أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس (١٢٢) المصدر السابق (ص: ٦٦).

(٢) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ١٦) (٢٩) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١/ ١٩) المقفى الكبير (١/ ١٧٨).

(٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ٨٩).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٦/ ٦٢).

(٥) ينظر: تاريخ علماء الأندلس (١/ ١٦٩).

(٦) ينظر: المصدر السابق (١/ ١٧٢).

(٧) ينظر: المصدر السابق (١/ ٢٥٢).

(٨) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣٢٣).





٩- عبّاس المُعَلِّمْ: من أهْل قُرْطُبة. شيخٌ حَدّثَ عن عبد الله بن صالِح كاتِبِ الّليث بن سَعْد[١].

١٠- مُؤمل بن سُلَيمان: من أهْل الأنْدَلُس؛ يُكَنَّى: أبا عَبْد الله[٢].

١١- محمد بن قدامة بن أعين، لقيه بمكة وبيت المقدس، مات سنة سبع وثلاثين ومائتين[٣].

١٢- محمد بن عيسى عبد الواحد بن نُجَيْح المعَافِرِيّ، المعروف: بالأعْشَى: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبَا عبد الله. رحل في العام الذي تُوفِّيَ فيه مالك بن أنس[٤].

١٣- يَحْيَى بن يزيد الأزدي: من أهْلِ قُرْطُبَة. وكان إمام زِياد شبطونن[٥].

ومن شيوخه الكبار: سعيد بن منصور، وآدم بن أبي إياس العَسْقَلانيّ، ويحيى بن مَعِين، وأحمد بن حنبل، وزُهَير بن حَرْب، وإبْراهيم بن حَسَّان الإطرابلسي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس، ويعقوب بن حُمَيد بن كاسب، وإبراهيم بن المنذر الجذامي، وإبراهيم بن محمد بن يُوسُف الفريابي، ومحمد بن بَكَّار الحِمْصي، وهارُون بن سعيد الأَيْلي، ويَعْقُوب بن كعْب الأنْطَاكي، ومحمد بن المُبارك الصوريّ، وحامد بن يحيى البلخي، ومحمد بن مسعود المصِّيصيّ صاحب القَطَّان، ومحمد بن فَرُوخ. ونصر بن مَهَاجر، ومحمد بن عمرو الغزي، وأبو جعفر البُستِيّ، ومحمد بن أبي السرِيّ،

(١) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣٤٠).
(٢) ينظر: المصدر السابق (٢/ ١٥١).
(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٤٧).
(٤) ينظر: تاريخ علماء الأندلس (٢/ ٧).
(٥) ينظر: المصدر السابق (٢/ ١٧٥).





وحرملة بن يحيى التجيبي، ومحمد بن سعيد بن أبي مريم، ومحمد بن عبد الرحيم البَرْقي، وأبو الطَّاهر أحمد بن عمرو بن السَّرح، ويوسف بن عديّ، والحارث بن مِسْكِين، وزُهير بن عبّاد، وأصبغ بن الفرج، وعبد الرحمن بن إبراهيم بن دُحيَم، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وشُجاع بن مخلد.

وسمع بإفريقية: من سُحنون بن سعيد، وعون بن يُوسف، وسعيد بن عَبدُوس في جماعة كثيرة من البغداديّين، والمكيّين والشَّامِيّين، والمصريّين، والقرويّين.

أما تلاميذه فأذكر منهم ما يلي:

١- **أحمدُ بن محمد بن وضّاحٍ**: من أهل قُرطبةَ، مات في حياة أبيه. تاريخ علماء الأندلس (١/ ٣٦).

٢- **أحمدُ بن عبد الله بن الفَرَجِ النُّمَيْرِيُّ**: من أهلِ قُرطُبةَ. مات سنةَ ثلاثٍ وثلاثِ مائةٍ. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٧).

٣- **أحمدُ بن خالِد بن يَزيد بن محمد بن سالِم بن سُليمانَ**؛ يُعرَفُ: بابنِ الجَبّابِ؛ من أهلِ قُرطبَةَ؛ يُكنّى أبا عُمَر، مات ٣٢٢هـ. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٤٢).

٤- **أحمدُ بن عبد الله بن سَعيد الأمَوِيّ**: من أهل قُرطبةَ؛ يُعرَف: بابن العَطَّار ويقال له: صاحب الوَرْدة؛ يُكَنَّى: أبا عُمر. تُوفِّيَ (٣٤٥هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٦١).

٥- **أصْبَغ بن مالك بن مُوسَى**: أَصْله من قَبْرة وسَكَن قرطُبة؛ ويُكَنَّى: أبا القَاسِم (**راوي كتاب البدع**).



سَمِع: من محمد بن وضَّاح كثيرًا وصحبه نَحوًا من أربعين سَنَة، وكان ابن وضَّاح يُجله ويُعَظِّمه. وسَمع من إبراهيم بن محمد بن بَاز وقَرأ عليْه القرْآن. وكان: إمَامًا في قِراءة نَافع. وكان: عَابِدًا زَاهدًا يجتمع إلَيْه أهل الزُّهْد والفَضل ويَسْمَعون منه. تُوفِّيَ (٣٠٤ هـ) بِبُبَشْتر وقيل (٢٩٩هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٩٥).

٦- **أخطَل بن رفدة الجذامِيّ**: من أَهْل رَيَّة؛ يُكَنَّى: أبا القاسِم مات ٣٠٤هـ. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٠٤).

٧- **بَقِيّ بن العاصي**: من أهْلِ قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا عَبْد الأعلى. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٠٩).

٨- **تمَّام بن مَوْهب**: من أهل كُورة قَبْرَة. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١١٥).

٩- **ثَابِت بن حَزْم بن عبد الرَّحمن بن مُطرّف بن سليمان بن يحيَى العَوْفِيّ**: من أهْل سَرقُسْطَة؛ يُكَنَّى: أبا القَاسم. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١١٩).

١٠- **جَعْفَر بن يَحْيَى بن إبراهيم بن مُزَين**: مولَى رَملة بِنْت عُثمان بن عَفَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

توفي (٢٩١هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٢٢).

١١- **محمدِ بن مِسْوَرِ بن عُمرَ بن محمدِ بن عليِّ بن مِسْورِ بن ناجيةَ بن عبدِ اللهِ بن يَسَارٍ**؛ مَوْلَى الفَضْل بن العبَّاسِ بن عبدِ المُطَّلِبِ. ومعه ابنه أحمدُ ابن محمد بن مسور، من أهلِ قُرطُبةَ. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٥١).

١٢- **ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرّف السرقسطي**. «تاريخ ابن يونس المصري» (٢/ ٥٣).





١٣- **حَفص بن عُمر**: من أهْل وادي الحِجَارة ومفتيها (٢٨٨هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٤٠).

١٤- **حَبيب بن أحمد بن إبْرَاهيم المعَلم**: من أهْل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا سُليمان ت (٣٣٧هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٤٧).

١٥- **خَلَفَ بن حامِد بن الفرج بن كِنانة**: قاضي شَذُونة. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٦٠).

١٦- **خَلَفَ بن عَبْدالله**: من أهْل قُرْطُبَة يُقال لهُ: خَلف الحرْفة. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٦١).

١٧- **ذُوَالة بن الحرِّ القُرَشيّ**: كان نَزل بِلاط الحِرّ. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٧٤).

١٨- **زَكرِيّاء بن إسماعيل بن عبد الرَّحيم**: من أهْل طُلَيْطِلَة، (٢٨٨هـ) «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٧٦).

١٩- **زَيْد بن شريح**: من أهْل قَبْرَة. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٨٥).

٢٠- **سَعِيد بن أبي حَامِد**: من أهْل طُلَيْطِلَة ت (٣٠٣هـ) «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٩٥).

٢١- **سَعِيد بن حَمْدون**: مِن أهْل فِرِّيش (٣٣٠هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ١٩٩).

٢٢- **سَعْدَان بن إبراهيم بن عَبْدالوَارِث بن مُحَمَّد بن زياد**: مَولَى الإمام عَبْد الرَّحمن بن مُعاوية ولاء عَتَقةٍ، يُعرف: بابن الجُرز، والجرزُ: هُو لَقَبٌ لإبراهيم عُرِف به لِفَضْلِ قُوَّةٍ كانت فيه. وهو: أبو قَاسِم بن سَعْدَان من أهل رَيَّة من ساكني أرجذُونة ت٣١٠هـ «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٢١٤).





٢٣- **سَعْدُون بن إسماعيل مَولَى جُذام**، مَولى لآلِ أَخْطَل الجُذَاميِّن: مِن أَهْل رَيَّةَ؛ يُكَنَّى: أبا عُثْمان. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٢١٦).

٢٤- **سَبْرة بن مُذَكِّر التَّمِيميّ**: مِنْ أَهْلِ إلْبِيرَة؛ يُكَنَّى: أبَا سَعْدٍ ت ٣١٤هـ. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٢٢٩).

٢٥- **شَيْبان بن سُلَيْمان المُؤَدَّب الزّاهِد**: من أَهْلِ قُرْطُبَة. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٢٣٣).

٢٦- **صُهَيب بن مَنيع**: مِنْ أهلِ قُرْطُبَة؛ يُكَنّى: أبا القاسِم (٣١٨هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٢٣٨).

٢٧- **عبْد الله بن خَلَف اللّخمي العبّاسي**: من أهْل إشْبيليِّة. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٢٦٦).

٢٨- **عبد الله بن عَمْروس أبي يوسُف**: من أهل قُبْرة؛ يكنّى: أبا محمد. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٢٧٩).

٢٩- **عُبَيْد الله بن عبد الملِك بن الحَسَن** بن مُحمد بن زُرَيْق بن عُبَيْد الله ابن أبي رافِع مولَى رَسول الله، ت (٢٩٧هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٢٩٢).

٣٠- **عبد العزيز بن مُدرِك بن عبد العزيز**: من أهْل قُرطُبة. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣١٩).

٣١- **عَتّاب بن بِشْر بن عبد الرّحيم** بن بِشْر بن عبد الرّحيم بن الحارِث ابن سَهْل بن الوَقّاع بن قُطبة بن عَدنان بن معِز بن جُزيّ الغافِقي: من أهْل شَذُونَة؛ يكَنّى: أبا ثابِت. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٤٤).





٣٢- **عُثْمان بن عبد الرّحمن بن عبد الحميد** بن إبْراهِيم بن عيسى بن يَحيى بن يَزيد بن بُرَيرْ مَولَى مُعَاوية بن أبي سُفْيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من أهل قُرطُبة؛ يُكنّى: أبا عَمْرٍو ت (٣٢٥هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٤٨).

٣٣- **عُثْمان بن سَعيد بن هِشام بن عبد السّلام بن عبد الرّؤُوف**: من أهْل إلْبِيرَة من غَرْب غَرْناطة؛ يُكنّى: أبا رَجاء. (٣٢٦هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٤٩).

٣٤- **عَليُ بن عَبْد القَادِر بن أَبي شَيْبَة الكلاَعِيّ**: من أَهْل إشْبِيليَّة؛ يُكَنَّى: أبَا الحَسَن. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٥٦).

٣٥- **عُمَر بن مُغِيث بن أَبي مُغِيث**: من أَهْلِ طُلَيطِلة. سَمِع من عُمَر بن أيد، وسَعِيد بن عِيَاضٍ، وغَيْرهما من أهْلِ بَلدِه. وسَمِعَ بقُرطُبة: من مُحَمَّد بن وضَّاح، وتُوفِّيَ (٢٨٥هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٦٥).

٣٦- **عِمْرَان بن مُحمَّد بن مَعْبَد**: من أهْل طُلَيْطِلة. سَمِع من مُحمَّد بن وَضَّاح، وتُوفِّيَ (٢٩٥هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٧٠).

٣٧- **عِمْرَان بن عُبَيْد الله بن سَعِيد العُتَقيّ**: من أهْل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا مُحمَّد، ويُعْرَفُ: بابن قُلبَيْلُش. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٧١).

٣٨- **عِيسى بن مُكْرم الغَافِقيّ**: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا الأَصْبَغ، مات: (٣٣٠هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٧٥).

٣٩- **عُبادة بن عَلْكَدة بن نُوح بن اليَسَع الرّعْيني**: من أهْل قُرْطُبة؛ يُكَنَّى: أبا الحَسَن. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٨٢).

٤٠- **عُكَّاشة**: من أهل قرطبة. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٨٥).





٤١- **فَتْح بن نَصْر بن حَبِيب**. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٩٠).

٤٢- **فَرَج بن عبد الله بن حَجَّاج**: من أهْل قُرْطُبَةُ: يُكَنَّى: أبا القاسِم. «تاريخ علماء الأندلس» (١/ ٣٩٣).

٤٣- **محمد بن محمد بن وضَّاح**: سَمِعَ من أبِيه، ومن قاسم بن محمد، وأصْبَغ ابن خليل، وإبراهيم بن لبيب. وكان من أهل الحفظ للحديث والبصر به، ورحل في حياة أَبِيه فمات بالعِرَاق. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٥).

٤٤- **محمد بن عبد الله بن سُويْد القيسي**: من أهل بَطَلْيَوْس. وكان أصله من مَارِدَة؛ يُكَنَّى: أبَا عبد الله. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٢٦).

٤٥- **محمد بن عبد السلام بن قلمَوْن**: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبَا القاسم (٣٠٤هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٢٧).

٤٦- **محمد بن أحمد بن عبد الملك بن سلام**: معتق الإمام هشام بن عبد الملك بن عبد الرحمن؛ المعروف: بابن الزَرَّاد، من أهل قُرْطُبَة. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٢٧).

٤٧- **محمد بن بكر بن عبد الله**: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبَا القاسم؛ ويلقب: بالعملة، بالعجمية: (٣٠٧هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٣١).

٤٨- **محمد بن زياد بن محمد بن زياد**: من أهل قُرْطُبَة. سَمِع: من ابن وضَّاح، وتُوفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سنة ثمان أو سبع وثلاث مائة وهو الذي صلى على محمد بن وضّاح. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٣١).

٤٩- **مُحَمَّد بن خمسين الثَّقفي الأحدب**: من أهل قُرْطُبَة. روى عن ابن وضَّاح. وكان من كبار أصحابه. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٤٧).





٥٠- **مُحَمَّد بن إبراهيم بن عيسى الكَتَاني**: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا بكر، ويعرف: بابن جُيويَة.

سَمِعَ: من مُحَمَّد بن وضَّاح كثيرًا... وتُوفِّي فجأة سنة (٣٢٨هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٤٩).

٥١- **موسى بن أزْهَرَ بن موسى** بن حريث بن قيس بن أيُّوب بن أبي حبيب مولى مُعَاوية بن هِشَام من أهْل أسْتِجَة؛ يُكَنَّى: أبا عمر، مات سنة (٣٠٦هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٤٦).

٥٢- **يوسف بن عَمْروس المنيي**: من أهْلِ قُرطُبة، من ساكني منية العجب وإلَيْهَا يُنْسَب. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٢٠٢).

٥٣- **إبراهيم بن محمد بن قاسم** بن هلال القيسي، مات بالأندلس سنة (٣٢٨هـ). «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» (ص١٥٠).

٥٤- **أحمدُ بن عبد الله، قُرطُبيٌّ**، ابنُ أخي قُومس كاتبِ الأمير محمد. «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» (١/ ٣٧٤).

٥٥- **محمد بن خالد بن وهب بن الصغير**، أبو بكر السهمي القرطبي. «تاريخ الإسلام» (٧/ ٥٩٥).

٥٦- **سيّد أبيه**: زاهد من أهل الأندلس، من إشبيلية، نسبه في مراد. توفي سنة (٣٢٥هـ) بالأندلس. «تاريخ ابن يونس المصري» (٢/ ٩٨).

٥٧- **محمد بن عزرة**: حجاري أندلسي من وادي الحجارة، ومات بها سنة (٣١٣هـ). «تاريخ ابن يونس المصري» (٢/ ٢١٨).

٥٨- **محمد بن عَبْد الرَّحمن بن مُحَمَّد** بن كُليب بن ثعلبة بن عُبَيْد بن





مبشر بن لوذان بن سلامة بن مالك بن الحسْحاس بن عامر بن أنمار بن زنباع ابن مازن بن كنانة بن سعد بن يزيد بن ابصي بن حرام بن حرام بن جذام: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا عَبْد الله (ت ٣٠٩هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٣٣).

٥٩- **مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مغيث**: من أهْل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا عَبْد الله. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٣٥).

٦٠- **مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مَسَرَّة بن نجيح**: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى أبا عَبْد الله. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٤١).

٦١- **مُحَمَّد بن مسور بن ناجية بن عَبْد الله** بن يَسَار مولى الفضل بن العباس بن عبد المطَّلِب: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا عَبْد الله. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٤٦).

٦٢- **مُحَمَّد بن إبراهيم بن عيسى الكَتَاني**: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا بكر، ويعرف: بابن جُيويَة.

سَمِعَ: من مُحَمَّد بن وضَّاح كثيرًا. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٤٩).

٦٣- **مُحَمَّد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج**: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا عَبْد الله. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٥٢).

٦٤- **محمد بن إسماعيل النحوي**، المعروف: بالحَكيم من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أبا عَبْد الله. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٥٤).

٦٥- **مُحَمَّد بن عَبْد الله الرعيني**: من أهل ريَّة؛ يُكَنَّى: أبا بكر. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٥٥).





٦٦- **محمد بن عُبَيْدُون بن أبي الغَمْر بن محمد بن فَهْد**: من أهل قُرْطُبَة؛ يُكَنَّى: أَبَا عبد الله. سمعَ: من محمد بن وضَّاح وهو صغير أَحَاديث، ومات (٣٦٨هـ) «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٨١).

٦٧- **مروان بن عبد الملك القيسي**، مات سنة (٣٣٠هـ). «تاريخ ابن يونس المصرى» (٢/ ٢٣١) «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٢٤).

٦٨- **مُطَرِّف بن لطفون**: من أهل أَسْتِجَة؛ يُكَنَّى: أبا القَاسم. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٣٦).

٦٩- **مُنذِر بن حَزْم بن سليمان**: من أهل بَطَلْيَوْس؛ يُكَنَّى: أبا الحَكَم. ت (٣٠٦هـ). «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٤١).

٧٠- **مُزَين بن يَزيد**: من أهْلِ فِرِّيش. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٥٠).

٧١- **معاوية بن سعد**: من أهل قرطبة. يكنى أبا سفيان. يروي عن محمد ابن وضّاح، وغيره. مات بالأندلس في سنة (٣٢٤هـ). «تاريخ ابن يونس المصري» (٢/ ٢٣٤).

٧٢ - **نَابت بن أحْمد بن زُبَيْد بن عِكب التغلبي**: من أهل قُرْطُبَة. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٥٤).

٧٣- **وَهْب بن حَزْم بن غَالب**: من أهل طُلَيْطِلَة، يقال له: الغزال. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٦١).

٧٤- **وَسِيمُ بن سَعْدُون**: من أهْلِ طُلَيْطِلَة؛ يُكنى: أَبَا محمد. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٦٤).





٧٥- **يَحيَى بن عبد الله، المَعرُوف**: بابن غلند: من أَهْلِ سَرَقُسْطَة. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٨٦).

وهناك غيرهم كثير[١].



(١) ينظر: المصادر السابقة، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٦/ ١٧٩).





باب

في التعريف بكتاب البدع وموضوعاته

وفيه أربعة فصول:

- فصل في بيان الاسم الصحيح للكتاب.
- فصل في بيان موضوعات الكتاب.
- فصل في بيان المآخذ على الكتاب.
- فصل في بيان طبعات الكتاب.







فصل

في بيان الاسم الصحيح للكتاب

ورد اسم الكتاب في النسخ الخطية على النحو الآتي:

أولا: نسخة الشيخ بديع السندي، جاء على طرة الكتاب بعنوان: (**كتاب البدع**).

ثانيا: جاء بعنوان (**كتاب فيه ما جاء في البدع**) في أربع نسخ خطية، **وهي:**

١- نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق.

٢- نسخة المسجد النبوي.

٣- نسخة العلامة شبلي النعماني.

٤- نسخة المكتبة الآصفية بحيدر آباد.

ثالثا: جاء بعنوان (**كتاب اتقاء البدع**) في نسخة (جريت) (Garet).

رابعا: مما جاء في تسمية العلماء له، ما يلي:

١- الهروي (٤٨١هـ) وسماه في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ١٩) (**كتاب البدع**).

٢- ابن تيمية (٧٢٨هـ)، سماه في درء التعارض (١/ ١٩): (**كتاب الحوادث والبدع**).



٣- ابن القيم (٧٥١هـ)، سماه في الصواعق المرسلة (١/ ٥٧٤) وجلاء الأفهام (١/ ٤٩٣): **(كتاب الحوادث والبدع)**.

٤- المقريزي (٨٤٥هـ) سماه في إمتاع الأسماع (١١/ ١٣٩): **(كتاب الحوادث والبدع)**.

ومما سبق يتضح أن العنوان الأول هو اختصار لعنوان الكتاب، وأما الاسم الثالث (اتقاء البدع) فأيضا مستبعد؛ لأنه هو عنوان الباب الأول للكتاب، فبهذا يترشح أن يكون العنوان **(كتاب فيه ما جاء في البدع)** **لسببين:**

الأول: أنه موافق لمحتوى الكتاب، كونه جمع لما ورد في البدع.

الثاني: أن أكثر النسخ أثبتته.

وأما ما جاء عن ابن تيمية وابن القيم، فيمكن أن يكون كذلك، لكن لم يأت في نسخة ما يثبته، وعليه فلا تطمئن النفس باعتماده.









فصل
في إثبات صحة نسبة الكتاب لابن وضاح

مما يثبت نسبة الكتاب لابن وضاح، أمور منها ما يلي:

أولا: التصريح بنسبته لابن وضاح مع اسم الكتاب في طرة جميع النسخ الخطية.

ثانيا: تصريح العلماء بما ينقلون منه من آثار وورد ذكرها في كتابه البدع، **ومن هؤلاء العلماء:**

١- أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) في كتاب السنن الواردة في الفتن (٣/ ٦١٢) (٢٧٧).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) في التمهيد (٤/ ١٠٩).

٣- الهروي (٤٨١هـ) في ذم الكلام وأهله (٤/ ١٩) (٤/ ٦٠).

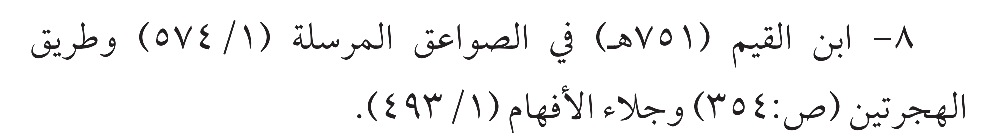
٤- الطرطوشى المالكي (ت ٥٢٠هـ) في الحوادث والبدع (ص:١٢٦) (ص:١٤٢).

٥- ابن عساكر (٥٧١هـ) في تاريخ دمشق (٥٦/ ١٨٠).

٦- ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) في الفهرسة (ص:٣٧٣).

٧- ابن تيمية (٧٢٨هـ) في درء التعارض (١/ ١٩).





٨- ابن القيم (٧٥١هـ) في الصواعق المرسلة (١/ ٥٧٤) وطريق الهجرتين (ص:٣٥٤) وجلاء الأفهام (١/ ٤٩٣).

٩- الشاطبي (٧٩٠هـ) في مواضع كثيرة من كتابه الاعتصام (١/ ٨٥) (١/ ١١٨) (١/ ١٢٧) (١/ ١٣٤) (١/ ١٣٦) (١/ ١٤١) (١/ ١٤٢) (١/ ٢٣١) (٢/ ٢٤٨) (٢/ ٣١٥) (٢/ ٣٣٨) (٢/ ٣٤٠) (٣/ ١٥). وكان يسرد الآثار ثم يقول: «وهذه الآثار... من تخريج ابن وضاح» (١/ ١٢٩) أو نحوها كما في (١/ ٢١٥).

١٠- الفيروزآبادي (٨١٧ هـ) في المغانم المطابة في معالم طابة (١/ ٤٨).

١١- السيوطي (٩١١هـ) في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص:١٤٠) (ص:١٤٣) وفي شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (ص:٣١٦).









فصل

في بيان موضوعات الكتاب وما امتاز به

أولا: الكتاب مُسند ومن أوائل الأجزاء الحديثية في موضوع البدع، سار على طريقة المحدثين، وجمع فيه ما يتعلق به من أحاديث، وآثار وأخبار، ويعدُّ أصلا لكل من كتب بعده: كالطرطوشي، وأبي شامة، وابن تيمية، وابن القيم، والشاطبي وهو من أكثر من نقل عنه، وذلك في كتابه الاعتصام.

ثانيا: ركز المؤلف على البدع العملية.

ثالثا: فيه ذكر لأهم الآثار التي تبين كيف بدأت البدع في العراق.

رابعا: قسم الكتاب إلى ثلاثة عشر بابا وموضوعا، **وهي:**

١- باب اتقاء البدع.

٢- بَابُ مَا يَكُونُ بِدْعَةً.

٣- بَابُ «كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ».

٤- بَابُ إِحْدَاثِ الْبِدَعِ.

٥- بَابُ تَغَيُّرِ الْبِدَعِ.

٦- مَا جَاءَ فِي اتِّبَاعِ الْآثَارِ.

٧- مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ.



٨- كَرَاهِيَةُ اجْتِمَاعِ النَّاسِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ.

٩- النَّهْيُ عَنِ الْجُلُوسِ مَعَ أَهْلِ الْبِدَعِ وَخُلْطَتِهِمْ وَالْمَشْيِ مَعَهُمْ.

١٠- بَابٌ: هَلْ لِصَاحِبِ الْبِدْعَةِ تَوْبَةٌ.

١١- قِصَّةُ صَبِيغٍ الْعِرَاقِيِّ.

١٢- بَابٌ فِي نَقْضِ عُرَى الْإِسْلَامِ وَدَفْنِ الدِّينِ وَإِظْهَارِ الْبِدَعِ.

١٣- بَابٌ: فِيمَا يُدَالُّ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَالْبِقَاعِ.

خامسا: يُعدُّ من أوائل الكتاب التي روت قصة صبيغ بن عِسل العراقي المشهورة وأفرد لها بابا، وإن كان سبقه مالك في الموطأ إلا أنها كانت عرضا ومختصرة[١].

سادسا: يحتوي الكتب على موضوعات مهمة جدا، منها: أنه نقل رسالة أَسَد بْن مُوسَى إِلَى أَسَدِ بْنِ الْفُرَاتِ.



(١) فعن مالك بسنده عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ أَنَّ رَجُلاً أكثر في السؤال لابن عباس إلى أن كاد أن يخرجه. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَدْرُونَ مَا مَثَلُ هذَا؟ مَثَلُ صَبِيغٍ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ. موطأ مالك (١٦٥٥). وأخرج قصة صبيغ أيضا أبو القاسم المصري (٢٥٧ هـ) في كتابه فتوح مصر والمغرب (ص١٥٩-١٩٦).







فصل

في بيان المآخذ على الكتاب

١ – غلطه وتصحيفه في الرواية وأسماء الرجال وهذا يظهر في اتفاق النسخ التي وقفت عليها وبلغت ست نسخ خطية، وهذا يؤكد أن مرجع الخطأ إلى المصنف لا من الناسخ، ويؤكد ما نُقل عنه –وسبق ذكره في ترجمته– أن له خطأ كثيرا محفوظا عنه؛ وأشياء كان يغلط فيها ويُصَحفها.

٢– لا يعلق على بعض المسائل التي فيها خلاف أو تحتاج إلى بيان وجمع مع الأدلة المتعارضة: كمسألة التعريف عشية عرفة، وتوبة المبتدع، وسجود الشكر، وهو يُعذر في ذلك كونه يسند ويجمع الأحاديث.







فصل

في بيان الطبعات السابقة للكتاب



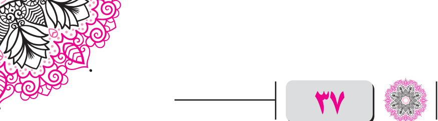
فهي على النحو الآتي:

أولا: طبعة قديمة بتاريخ ١٣٤٩هـ-١٩٢٨م بتحقيق محمد أحمد دهمان، عن نسخة واحدة وهي الظاهرية -التي تعد أقدم نسخة للكتاب-، وقد وقفت على الطبعة الثانية للكتاب لعام ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، دار البصائر، دمشق. وهذا الكتاب المطبوع فيه أغلاط وتصحيفات كثيرة، وقد نبه على ذلك محققه وذكر أنه لم يجد منه سوى نسخة واحدة رديئة الخط فطبع عليها واجتهد جزاه الله خيرًا -في تخريج أحاديثه، وبيان معاني ألفاظه، والتنبيه على مواطن الغلط والتصحيف، ومع ذلك لم يخل من أغلاط، لكن له فضل السبق على غيره.

ثانيا: طبعة عن نسختين بتحقيق: د. بدر بن عبد الله البدر، دار الصميعي، ط الأولى: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. اعتمد على نسخة (جريت) (Garet) وهي ناقصة والنسخه الظاهرية.

ثالثا: طبعة عن نسختين، بتحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة -مصر، مكتبة العلم، جدة - السعودية، ط الأولى، ١٤١٦ هـ، وقفت على الطبعة الثالثة لعام: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. واعتمد على النسخة السندية وجعلها أصلا، مع النسخة الظاهرية.





رابعا: طبعة عن نسخة خطية وهي (النسخة الظاهرية) تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

خامسا: طبعة عن ثلاث نسخ خطية بتحقيق: محمد عوض عبد الغني المصري، دار المستقبل، مصر، ط الثانية: ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م، اعتمد على النسخة السندية (المكتبة البديعية) وجعلها الأصل، والنسخة الظاهرية، ونسخة المسجد النبوي -ناقصة-.

ولا يخلو أي عمل بشري من أخطاء، ولن أستعرض أخطاءهم، فلا حاجة لذلك ولا ضرورة، إلا أني قد أنبه للضرورة إن وقع منهم خطأ، والمسلمون إخوة يكمل بعضهم عمل بعض، وخاصة في نشر العلم، وهذا ما أسعى إليه شاكرا للأخوة جهدهم.

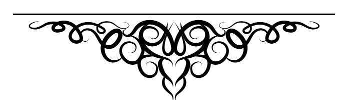






باب

في بيان ما أشكل من موضوعات الكتاب



وفيه سبعة فصول:

- فصل في بيان ما أشكل حول توبة المبتدع.
- فصل في بيان ما أشكل حول الحكم على القصاص.
- فصل في بيان ما أشكل في سجود الشكر ومجيء قبور شهداء أحد وقباء.
- فصل في بيان ما أشكل في مسألة التعريف (الاجتماع يوم عرفة).
- فصل في بيان مسألة اختصار السجود ورفع اليدين.
- فصل في بيان معنى التثويب الذي كرهه السلف.
- فصل في بيان ما أشكل في هدم ابن مسعود المسجد.









فصل

في بيان ما أشكل حول توبة المبتدع

فقد بوب ابن وضاح عن توبة المبتدع، وذكر فيه مجموعة أحاديث وآثار، **وهي:**

الأول: عن يَحْيَى بن أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «**يَأْبَى اللهُ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ توبةً، وَمَا انْتَقَلَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ إِلَّا إِلَى شَرٍّ مِنْهَا**» وإسناده: حسن.

الثاني: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: «**مَا كَانَ رَجُلٌ عَلَى رَأْيٍ مِنَ الْبِدْعَةِ فَتَرَكَهُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ**» وإسناده: ضعيف جدا.

الثالث: عن عَبْدَ اللهِ بْنَ الْقَاسِمِ قال: مَا كَانَ عَبْدٌ عَلَى هَوًى فَتَرَكَهُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ. قَالَ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا، فَقَالَ: تَصْدِيقُهُ فِي حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُونَ إليه حَتَّى يَرْجِعَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ**» وإسناده: حسن.

الرابع: عَنْ أَيُّوبَ السختياني، حيث قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَرَى رَأْيًا فَرَجَعَ عَنْهُ، فَأَتَيْتُ مُحَمَّدًا فَرِحًا بِذَلِكَ أُخْبِرُهُ، فَقُلْتُ: أَشَعَرْتَ أَنَّ فُلَانًا تَرَكَ رَأْيَهُ الَّذِي كَانَ يَرَى؟ فَقَالَ: «**انْظُرُوا إِلَى مَا يَتَحَوَّلُ؛ إِنَّ آخِرَ الْحَدِيثِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ ثم لَا يَعُودُونَ فِيهِ**».

الخامس: عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَبَى اللهُ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ بِتَوْبَةٍ**». وإسناده: ضعيف جدا.





السادس: عن حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ حَجَزَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ**». وهو حسن لغيره.

السابع: عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عِبَادَةً مَفْتُونٌ، يَعْنِي صَاحِبَ بِدْعَةٍ**» وإسناده فيه بقية، مدلس.

الثامن: وهو أثر أورده في باب اتقاء البدع -أول الكتاب- بسنده عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: «**لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ ذِي بِدْعَةٍ صَلَاةً، وَلَا صِيَامًا، وَلَا صَدَقَةً، وَلَا جِهَادًا، وَلَا حَجًّا، وَلَا عُمْرَةً، وَلَا صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا. وَكَانَتْ أَسْلَافُكُمْ تَشْتَدُّ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَتَشْمَئِزُّ مِنْهُمْ قُلُوبُهُمْ، وَيُحَذِّرُونَ النَّاسَ بِدْعَتَهُمْ قَالَ: وَلَوْ كَانُوا مُسْتَتِرِينَ بِبِدْعَتِهِمْ دُونَ النَّاسِ مَا كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَهْتِكَ عَنْهُمْ سِتْرًا، وَلَا يُظْهِرَ مِنْهُمْ عَوْرَةً، اللهُ أَوْلَى بِالْأَخْذِ بِهَا وَبِالتَّوْبَةِ عَلَيْهِم، فَأَمَّا إِذَا جَهَرُوا، وَكَثُرَتْ دَعْوَتُهُمْ وَدُعَاتُهُمْ إِلَيْهَا؛ فَنَشْرُ الْعِلْمِ حَيَاةٌ، وَالْبَلَاغُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَحْمَةٌ يَعْتَصِمُ بِهَا [مؤمن أو تكون حجة] عَلَى مُصِرٍّ مُلْحِدٍ**». ولا يصح.

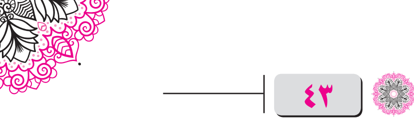
وهذه الآثار تحتاج إلى بيان وإزالة ما يرد عليها من إشكالات، وذلك على النحو الآتي:

أولا: أقوال العلماء في توبة المبتدع: وذلك على اعتبارين:

الاعتبار الأول: وهو القبول الحكمي، أي قبول توبته في الدنيا، **وفيه قولان:**

القول الأول: وهو قول الجُمْهُورِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، بِقَبُول تَوْبَتِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ولأدلة أخرى.





القول الثاني: قال به بعض مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، ويرون أَنَّ تَوْبَةَ الْمُبْتَدِعِ لَا تُقبَل إِذَا كَانَ مِمَّنْ يُظْهِرُ الإِسْلَامَ وَيُبْطِنُ الْكُفْرَ: كَالْمُنَافِقِ، وَالزِّنْدِيقِ، وَالْبَاطِنِيِّ؛ أو صاحب البدع الغليظة الداعي لها -كما هو مذهب الربيع بن نافع (٢٤١هـ)؛ لأَنَّ تَوْبَتَهُ صَدَرَتْ عَنْ خَوْفٍ؛ وَلأَنَّهُ لَا تَظْهَرُ مِنْهُ عَلَامَةٌ تُبَيِّنُ صِدْقَ تَوْبَتِهِ، فَإِذَا أَظْهَرَ التَّوْبَةَ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ قَبْلَهَا، وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِبَعْضِ الأَحَادِيثِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «**سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مِفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ**»[(١)][(٢)].

قال الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ الْحَلَبِيُّ: «نَاظَرْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَتْلِ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةِ، فَقَالَ: يُسْتَتَابُونَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَمَّا خُطَبَاؤُهُمْ فَلَا يُسْتَتَابُونَ، وَتُضْرَبُ أَعْنَاقُهُمْ»[(٣)].

الاعتبار الثاني: مَا يَتَعَلَّقُ بِقَبُول اللهِ تَعَالَى لِتَوْبَتِهِ وَغُفْرَانِهِ لِذَنْبِهِ إِذَا أَخْلَصَ وَصَدَقَ فِي تَوْبَتِهِ، فهذا لَا خِلَافَ فِيهِ، فوقوع التوبة منه غير ممتنع، بل ممكن بدلالة النصوص والواقع.

وأما الجواب عما أشكل من النصوص السابقة، **فيكون على النحو الآتي:**

الجواب الأول: يقال هذا الغالب على أهل البدع الإصرار على بدعهم، ومع ذلك لا يمنع أن يحمل على الأصل، أو ما يُسمى بالعموم العادي، وهو

---

(١) رواه أحمد (١٦٩٣٧) وأبو داود (٤٥٩٧) من حديث مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٨/ ٣٨) وبحث بعنوان: «البدع طعن في الشريعة وقدح في كمالها» صالح بن سعود آل علي «مجلة البحوث الإسلامية» (١٤/ ١٨٠).

(٣) نقله عثمان الدارمي في الرد على الجهمية (٣٩١).





أن تُقْبَلُ توبتُه، كما ثبت في الواقع عن كثيرٍ ممن كان على البدعة وتاب، مثل: عبيد الله بن الحسن العنبري، والخوارج الذين ناظرهم ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(١).

والسبب في عدم توبة المبتدع أنه يميل لما يمليه هواه، فيصعب على نفسه الدخول تحت تكاليف الشريعة، لأنها تخالف ما يهواه، وتصده عن سبيل الشهوات، فيثقل عليه جدا، لأن الحق ثقيل، والنفس تنشط بما يوافق هواها لا بما يخالفه، وكل بدعة فللهوى فيها مدخل، لأنها راجعة إلى نظر مخترعها لا إلى نظر الشارع، ولا يعني ذلك أنه يصرّح بمنابذته واستقلاله عن الشرع، وإلا كان ضلاله ظاهرا في باطن نفسه وعلم الناس من حوله ضلاله، وإنما الخطورة التي تدفعه في المضي في بدعته أنه يجعل الشرع في بدعته لها حكم التبع لا حكم الأصل، بمعنى أنه يتعلق بشبهة دليل ينسبها إلى الشارع، ويدعي أن ما قال في بدعته هو مقصود الشارع، فصار هواه مقصودا بدليل شرعي في زعمه، فمن كان حاله هكذا يصعب الفكاك منه والرجوع عنه إلى الحق، وعليه يحمل آثار السلف المانعة من توبة المبتدع(٢).

الجواب الثاني: يقال: إن الأدلة في نفي التوبة، هي من نصوص الوعيد التي لا تُفسر ولابد أن تُرجع إليها، والقاعدة: (أن كل نص ورد فيه الوعيد، سواء كان شركا أو دونه فإن لحوق الوعيد مشروط بعدم التوبة)(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمعنى قَوْلهم أَن الْبِدْعَة لَا يُتَاب مِنْهَا أَن المبتدع الَّذِي يتَّخذ دينا لم يشرعه الله وَرَسُوله قد زين لَهُ سوء عمله فَرَآهُ

(١) ينظر: الاعتصام (١/ ٢١٧).
(٢) ينظر: نحو ما ذكرت في الاعتصام للشاطبي (١/ ٢١٨).
(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ١٨٧).





حسنا فَهُوَ لَا يَتُوب مَا دَامَ يرَاهُ حسنا لِأَن أول التَّوْبَة الْعلم بِأَن فعله سيء ليتوب مِنْهُ أَو أَنه ترك حسنا مَأْمُورا بِهِ أَمر إِيجَاب أَو أَمر اسْتِحْبَاب ليتوب ويفعله فَمَا دَامَ يرى فعله حسنا وَهُوَ سيء فِي نفس الْأَمر فَإِنَّهُ لَا يَتُوب، وَلَكِن التَّوْبَة مُمكنَة وواقعة بِأَن يهديه الله ويرشده حَتَّى يتَبَيَّن لَهُ الْحق كَمَا هدى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من هدى من الْكفَّار والمنافقين وَطَوَائِف أهل الْبدع»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن قال: إنه لا يقبل توبة مبتدع مطلقا فقد غلط غلطا منكرا. ومن قال: ما أذن الله لصاحب بدعة في توبة. فمعناه ما دام مبتدعا يراها حسنة لا يتوب منها فأما إذا أراه الله أنها قبيحة فإنه يتوب منها كما يرى الكافر أنه على ضلال؛ وإلا فمعلوم أن كثيرا ممن كان على بدعة تبين له ضلالها وتاب الله عليه منها»[٢].

الجواب الثالث: أنه لا يوفق للتوبة؛ لأنه لم يقبل هداية الدلالة والإرشاد، ولذلك حُرم من هداية التوفيق، فتكون هذه النصوص هي من قبيل الإخبار عن حال من ترك الهدى وزاغ: كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ هَلۡ يَرَىٰكُم مِّنۡ أَحَدٖ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧]. وكما جاء في ختم آيات كثيرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

وكما في قوله -تعالى-: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ وَكُفۡرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتۡلِهِمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَقَوۡلِهِمۡ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء:

---

(١) التحفة العراقية (ص٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٨٤).





١٥٥]، فهنا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ طبع على قلوبهم لأسباب استحقوا العقوبة بها. وقال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٧٧].

الجواب الرابع: أن الوعيد واقع على من أُشرب البدعة-كما جاء وصفه في الحديث: «**سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مِفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ**» فمن أصابه هذا الداء، لا ينفعه الدواء. وأما من لم يشرب قلبه البدعة، فإنه يمكنه الرجوع إلى السنة ويتوب.

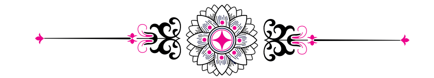
فالخلاصة أن الله يقبل التوبة، بدلالة الأدلة الكثيرة، **ومنها:**

- قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، لأن صاحب البدعة إن كانت غير مكفرة فهي دون الشرك ودلالة الآية على قبول توبته.

- وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾ [طه: ٨٢].

- وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

- وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١١٠].









فصل

في بيان ما أشكل حول الحكم على القُصاص



اختلفت أقوال السلف في حكم القُصاص، على النحو الآتي:

القول الأول: أن القص بدعة محدثة، وهو مذهب مالك(١). وقول جماعة، نقل ابن وضاح مجموعة من الآثار في هذا الموضوع(٢)، ومن أصحها: ما رواه

---

(١) ينظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد (١٨/ ٢٠١) «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» للسيوطي (ص٢١١).

(٢) ومنها:

الأول: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ: «مَرَّ عَبْدُ اللهِ بِرَجُلٍ يَقُصُّ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: سَبِّحُوا عَشْرًا، وَهَلِّلُوا عَشْرًا، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ أَضَلُّ، بَلْ هَذِهِ، بَلْ هَذِهِ، يَعْنِي: أَضَلُّ». وإسناده ضعيف؛ لجاهلة من روى عنه الأعمش.

الثاني: عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَجْمَعُ النَّاسَ فَيَقُولُ: رَحِمَ اللهُ مَنْ قَالَ كَذَا وَكَذَا مَرَّةً سُبْحَانَ اللهِ، قَالَ: فَيَقُولُ الْقَوْمُ. فَيَقُولُ: رَحِمَ اللهُ مَنْ قَالَ كَذَا وَكَذَا مَرَّةً: الْحَمْدُ لِلَّهِ قَالَ: فَيَقُولُ الْقَوْمُ قَالَ: فَمَرَّ بِهِمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: «لَقَدْ هُدِيتُمْ لِمَا لَمْ يَهْتَدِ لَهُ نَبِيُّكُمْ، أَوْ إِنَّكُمْ لَمُتَمَسِّكُونَ بِذَنَبِ ضَلَالَةٍ». وإسناده ضعيف.

الثالث: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن أبيه عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا إِلَى مَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَرَجُلٌ يَقُصُّ حَوْلَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ، فَضَرَبَهُ بِالدِّرَّةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَتَضْرِبُ رَجُلًا يَدْعُو إِلَى اللهِ وَيَذْكُرُهُ بِعَظِيمٍ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: «**سَيَكُونُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يُقَالُ لَهُمُ الْقُصَّاصُ، لَا يُرْفَعُ لَهُمْ عَمَلٌ إِلَى اللهِ مَا كَانُوا فِي مَجَالِسِهِمْ تِلْكَ**» وإسناده ضعيف جدا. =





بسنده عن عُقْبَةَ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ وَجَاءَ رَجُلٌ قَاصٌّ فَجَلَسَ فِي مَجْلِسِهِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: «قُمْ مِنْ مَجْلِسِنَا، فَأَبَى أَنْ يَقُومَ، فَأَرْسَلَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى صَاحِبِ الشُّرْطَةِ: أن أَقِمِ الْقَاصَّ، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَأَقَامَهُ». إسناده: صحيح.

وهناك غيرها من الآثار، فقد نُقل عن عبد الله بن مسعود، فعَنْ عَمْرِو بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ عَبْدُ اللهِ **وَأَنَا أَقُصُّ فِي الْمَسْجِدِ**، فَقَالَ: «**يَا عَمْرُو لَقَدْ ابْتَدَعْتُمْ بِدْعَةَ ضَلَالَةٍ، أَوَ إِنَّكُمْ لَأَهْدَى مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ تَفَرَّقُوا عَنِّي حَتَّى رَأَيْتُ مَكَانِي مَا فِيهِ أَحَدٌ**»[(١)].

= **الرابع:** عن ابن عمر قَالَ: «لَمْ يُقصَّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَبِي بَكْرٍ، وَلَا عُمَرَ، وَلَا عُثْمَانَ، وَأَوَّلُ مَا كَانَت الْقَصَصُ حِينَ كَانَتِ الْفِتْنَةُ».

الخامس: قال ابْنُ وَضَّاحٍ فِي الْقُصَّاصِ: «لَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَبِيتُوا فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُتْرَكُوا أَنْ يَبِيتُوا فِيهَا».

السادس: عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْقَصَصِ، فَقَالَ: «أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ يَتَجَالَسُونَ، وَيُحَدِّثُ هَذَا بِمَا سَمِعَ، وَيُحَدِّثُ هَذَا بِمَا سَمِعَ، فَأَمَّا أَنْ يُجْلِسُوا خَطِيبًا فَلَا».

السابع: عَنِ الضَّحَّاكِ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ «يَسْجُنُ الْقُصَّاصَ وَمَنْ يَجْلِسُ إِلَيْهِمْ».

الثامن: عن ضَمْرَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَسَأَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْعَلَاءِ الْيَمَانِيُّ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ أَسْتَقْبِلُ الْقَاصَّ؟ فَقَالَ: «وَلُّوا الْبِدَعَ ظُهُورَكُمْ».

التاسع: عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلَ قَاصٌّ فَجَلَسَ قَرِيبًا مِنِ ابْنِ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: «قُمْ، فَأَبَى أَنْ يَقُومَ، فَأَرْسَلَ إلى صاحب الشرط فأرسل إِلَيْهِ شُرْطِيًّا فَأَقَامَهُ».

العاشر: عن أَبِي هِلَالٍ قَالَ: نا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ قَالَ: «كُنَّا إِذَا رَأَيْنَا الرَّجُلَ يَقُصُّ قُلْنَا: هَذَا صَاحِبُ بِدْعَةٍ».

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٨٦٣٧) وصححه المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٤٧) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١/ ١٨٩): (رَوَاهُ=





القول الثاني: قال بجواز القصص، واستندوا إلى آثار، منها: ما جاء عن الْحسن الْبَصْرِيّ، أنه قَالَ: «الْقَصَص بِدعَة ونعمت الْبِدْعَة كم من أَخ يُسْتَفَاد ودعوة مجابة وسؤل معطى»[1].

وعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: «كَانَ الْحَسَنُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِذَا قَصَّ الْقَاصُّ لَمْ يَتَكَلَّمْ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِجْلَالًا لِلَّهِ»[2].

وهو قول عطاء، فعن مُوسَى الْجُهَنِيِّ قَالَ: «رَأَيْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ دَعَا بِخَمْسَةِ قُصَّاصٍ، فَقَالَ: قُصُّوا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ! قَالَ: وَهُوَ جَالِسٌ إِلَى أَسْطَوَانَةٍ. قَالَ: فَكَانَ خَامِسُهُمْ عُمَرَ بْنَ ذَرٍّ»[3].

الجمع بين الأقوال:

أولا: أن المنع من السلف للقصص؛ **معلل بما يلي:**

١- أَن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كَانُوا على الِاقْتِدَاء والاتباع، فَكَانُوا إِذا رَأَوْا مَا لم يكن على عهد رَسُول الله أنكروه حَتَّى أَن أَبَا بكر وَعمر لما أَرَادَا جمع الْقُرْآن قَالَ زيد: أتفعلان شَيْئا لم يَفْعَله رَسُول الله؟.

٢- أَن الْقَصَص لأخبار الْمُتَقَدِّمين تندر صِحَّته، خُصُوصا مَا ينْقل عَن بني إِسْرَائِيل، وَفِي شرعنا غنية.

٣- أَن التشاغل بذلك يشغل عَن المهم من قِرَاءَة الْقُرْآن، وَرِوَايَة الحَدِيث،

= الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَلَهُ إِسْنَادَانِ أَحَدُهُمَا رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، رَوَاهُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللهِ) وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٢).

(١) أورده أبو المظفر السمعاني في الانتصار لأصحاب الحديث (ص٢٨) وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٩٤).

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في الصمت (٧٣١).

(٣) رواه ابن الجوزي في القصاص والمذكرين (ص١٩٩).





والتفقه فِي الدّين؛ ولذلك جاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قَالَتْ لِابْنِ أَبِي السَّائِبِ -قَاصِّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ-: «**وَقُصَّ عَلَى النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ أَبَيْتَ فَثِنْتَيْنِ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَثَلَاثًا، فَلَا تُمِلَّ النَّاسَ هَذَا الْكِتَابَ، وَلَا أُلْفِيَنَّكَ تَأْتِي الْقَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ فَتَقْطَعَ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ، وَلَكِنْ اتْرُكْهُمْ فَإِذَا حَدَوْكَ عَلَيْهِ، وَأَمَرُوكَ بِهِ فَحَدِّثْهُمْ**»[١].

٤- أَن فِي الْقُرْآن من الْقَصَص وَفِي السّنة من العظة مَا يَكْفِي عَن غَيره مِمَّا لَا تتيقن صِحَّته.

٥- أَن أَقْوَامًا مِمَّن يدْخل فِي الدّين مَا لَيْسَ مِنْهُ قصوا. فأدخلوا فِي قصصهم مَا يفْسد قُلُوب الْعَوام.

٦- أَن عُمُوم الْقصاص لَا يتحرون الصَّوَاب وَلَا يحترزون من الْخَطَأ لقلَّة علمهمْ وتقواهم[٢].

ثانيا: ورد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يضبط هذا الشأن، وهو حديث عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**لَا يَقُصُّ إِلَّا أَمِيرٌ، أَوْ مَأْمُورٌ، أَوْ مُرَاءٍ**»[٣].

ثالثا: ورد في القرآن والسنة ما يدل على جواز القصص، كذكر قصة يوسف، وقصص الأنبياء، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قص على أصحابه القصص، وأذن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لتميم الداري أن يقص قائما[٤].

الرابع: أنه قد جاء عمن نهى عن القصص، ما يدل أن نهيه ليس على

(١) رواه أحمد (٢٥٨٢٠).

(٢) ينظر: «القصاص والمذكرين» (ص١٦١).

(٣) أخرجه أحمد (٢٤٠٠٥) (٢٣٩٩٢) وأبو داود (٣٦٦٥) وإسناده صحيح.

(٤) أخرج الأثر أحمد في المسند (١٥٧١٥).





إطلاقه، فمثلا ابن عمر: ورد أنه حضر بعض مجالس القُصاص[١] وكذلك ابن مسعود[٢]، وأما أبو عبد الرحمن السلمي فقد ورد عنه أنه استثنى أبا الأحوص[٣].

فخلاصة المسألة: أن القصص، منها:

ما هو مقبول وجائز.

ومنها: ما هو مذموم وبدعة.

فتكون جائزة إذا خلت من صور البدع، ومن الأحاديث الموضوعة والمكذوبة والقصص التي لا أصل لها من كتب الأولين.

فلا بد من مراعاة الضوابط الآتية:

- أن تكون القصة صحيحة.

- أن تتضمن القصة العبرة والعظة، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١].

- أن تكون خالية من التكلف الذي لا نفع فيه، بلا سجع متكلف وإسهاب في التفصيلات، كمن يبحث عن الغرائب في ذكر القصص من أجل تجميع الناس حوله، وهذا ما انتشر في هذه الآونة فيما يسمى بوسائل التواصل الحديثة، وهدفه تكثير المشاركين والمعجبين.

---

(١) كما جاء عند ابن سعد في الطبقات (٤/ ١٥١) بسنده عن القاسم بن محمد قال: «**رأيتُ ابن عمر عند القاصِّ رافعًا يدَيْه يدعو حتى تُحاذيا منكبَيْه**».

(٢) روى ذلك أبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٥) بسنده عن يوسف بن ماهك. قال: «**رأيت ابن عمر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **عند عبيد بن عمير وهو يقص وعيناه تهرقان دموعا**».

(٣) أخرج ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٨/ ٢٩٣) ومسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٥).



- ألَّا تكون القصة هي الغالبة في الوعظ، بل تكون تبعا لا قصدا، فيعضهم مثلا عن التوحيد، فيذكر قصة تؤيد ما ذكر، وهَلُمَّ جَرًّا.

- أن يكون القاص عنده علم شرعي، ومعروفا بالصدق، والتقوى، متصفا بالحكمة، غير مبتدع.

- أن يأذن له السلطان، لكيلا يفتح الباب لكل من هب ودب فيبث سمومه ويخادع الناس.







فصل

في بيان ما أشكل في كراهة سجود الشكر، وإتيان قبور شهداء أحد، وقباء



نقل ابن وضاح عن مالك لما سئل عن سجود أبي بكر لما أتاه خبر اليمامة، فقال: يَكْفِيكَ أَنَّهُ قَدْ فُتِحَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الْفُتُوحُ فَلَمْ يَسْجُدْ، وفُتِحَ لِأَبِي بَكْرٍ فِي غَيْرِ الْيَمَامَةِ فَلَمْ يَسْجُدْ، وفُتِحَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَمْ يَسْجُدْ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَعْرِفَ رَأْيَكَ فَأَرُدَّ ذَلِكَ به قَالَ: «بِحَسْبِكَ إِذَا بَلَغَكَ مِثْلُ هَذَا وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ عَنْهُمْ مُتَّصِلًا أَنْ تَرُدَّهُ بِذَلِكَ» فَهَذَا إِجْمَاعٌ.

وفي المسائل الأخرى: قال: «وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ كُلَّ بِدْعَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِي خَيْرٍ، وَلَقَدْ كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ الْمَجِيءَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ خِيفَةَ أَنْ يُتَّخَذَ ذَلِكَ سُنَّةً، وَكَانَ يَكْرَهُ مَجِيءَ قُبُورِ الشُّهَدَاءِ، وَيَكْرَهُ مَجِيءَ قُبَاء خَوْفًا مَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَتِ الْآثَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالرَّغْبَةِ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَمَّا خَافَ الْعُلَمَاءُ عَاقِبَةَ ذَلِكَ تَرَكُوهُ».

أولا: مسألة سجود الشكر، فأقول: هو ثابت عن النبي ﷺ من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب إلى رسولِ اللهِ ﷺ بإسلامِه همدان، فلمّا قرأ رسولُ اللهِ ﷺ الكِتابَ خرَّ ساجدًا[1] كذلك قصة كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) رواه البيهقي في الكبرى (٣٩٨٩) وصححه.





لما تاب الله عليه، فخرّ ساجدا[(١)].

وأما في مذهب مالك فالمشهور الكراهة، حيث جاء في المدونة قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: «وَسَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ سُجُودِ الشُّكْرِ يُبَشَّرُ الرَّجُلُ بِبِشَارَةٍ فَيَخِرُّ سَاجِدًا؟ فَكَرِهَ ذَلِكَ»[(٢)] وفي عيون المسائل «عند مالك: سجود الشكر مكروه منفردًا عن الصّلاة، ومثله عن أبي حنيفة. وقيل عنه: إنّه ليس مسنونًا، ولا بأس به، وهو الصّحيح»[(٣)].

قال أبو الحسن، اللخمي (٤٧٨هـ): «واختلف في سجود الشكر فكرهه مالك مرة، وذكر القاضي أبو الحسن ابن القصار أنه قال: لا بأس به. وبه أخذ ابن حبيب، وهو الصواب»[(٤)].

وفي بيان وجه كراهة ذلك عند مالك قال محمد بن رشد: «أنه لم يره مما شرع في الدين فرضا ولا نفلا، إذ لم يأمر بذلك النبي ﷺ ولا فعله، ولا أجمع المسلمون على اختيار فعله، والشرائع لا تثبت إلا من أحد هذه الوجوه، واستدلاله على أن رسول الله ﷺ لم يفعل ذلك ولا المسلمون بعده بأن ذلك لو كان لنقل، صحيح؛ إذ لا يصح أن تتوفر دواعي المسلمين على ترك نقل شريعة من شرائع الدين وقد أمروا بالتبليغ. وهذا أيضا من الأصول،...».

---

(١) رواه البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

(٢) المدونة (١/ ١٩٧).

(٣) «عيون المسائل للقاضي عبد الوهاب المالكي» (ص١٢٦).

(٤) التبصرة للخمي (٢/ ٤٣٥) وينظر: التنبيه على مبادئ التوجيه، أبي الطاهر التنوخي المهدوي (ت بعد ٥٣٦هـ) (١/ ٥١١) شرح التلقين (١/ ٧٩٠) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي (ت ٦١٦هـ) (١/ ١٣٢).





ثم أجاب عن استدلال من أجازها بما قص الله تعالى علينا من سجود داود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بقوله: ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤] حيث قال: «وهذا لا دليل فيه؛ إذ ليست سجدة شكر، وإنما هي سجدة توبة، ولا يصح قياس سجدة الشكر على سجدة التوبة إلا بعد التسليم لإباحة سجدة التوبة، ونحن لا نسلم ذلك، بل نقول: إن شرعنا مخالف لشرع داود في إباحة السجدة عند التوبة من الذنب بمثل الدليل الذي استدللنا به في المنع من سجود الشكر، وبالله التوفيق»(١).

قلت: هذا تعليل -في نظري- غير صحيح؛ لأن مالكا لا يعني ذلك، وإنما أنه لما لم يتكرر السجود مع كثرة البشارات؛ دلّ على عدم مشروعيته في كل بشارة، فمالكٌ كره الاستدامة، أي أن يسجد مع كل بشارة، وهذا ما دل عليه كلامه حيث قال: يَكْفِيكَ أَنَّهُ قَدْ فُتِحَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الْفُتُوحُ فَلَمْ يَسْجُدْ، وفُتِحَ لِأَبِي بَكْرٍ **فِي غَيْرِ الْيَمَامَةِ** فَلَمْ يَسْجُدْ، وفُتِحَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَمْ يَسْجُدْ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَعْرِفَ رَأْيَكَ فَأَرُدَّ ذَلِكَ به قَالَ: «بِحَسْبِكَ إِذَا بَلَغَكَ مِثْلُ هَذَا وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ عَنْهُمْ مُتَّصِلًا أَنْ تَرُدَّهُ بِذَلِكَ».

أي لم يلتزم السجود في غير اليمامة، وغيرها من البشارات، رغم تكراره، وبهذا يجمع بين الروايتين عن مالك، قال المازري (٥٣٦هـ): «ولو كان مشروعًا لفعله، أو جائزًا؛ لاتفق وقوعه منه مع تكرار نعم الله عليه وعلى أصحابه، ولا نعمة أشرف من الإيمان بالله والهداية للإسلام، ولم ينقل عن أحد ممن أسلم على يدي النبي ﷺ أنه شكر نعمة الإيمان بالسجود»(٢).

---

(١) البيان والتحصيل (١/ ٣٩٣).

(٢) شرح التلقين (١/ ٨٠٧).



ثانيا: مسألة الْمَجِيءِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

وهذه المسألة قد جاء بيان العلة في نفس الأثر، فقال: (خِيفَةَ أَنْ يُتَّخَذَ ذَلِكَ سُنَّةً). فهو من باب سد الذرائع.

ثالثا: مسألة مَجِيءِ قُبُورِ الشُّهَدَاءِ وقباء.

فكره ذلك خَوْفًا مَنْ العَاقِبَةِ أن يعتقد وجوبها، وإلا فإنه جاء في نفس كتاب البدع قوله: (وَكَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ يَكْرَهُونَ إِتْيَانَ تِلْكَ الْمَسَاجِدِ وَتِلْكَ الْآثَارِ لِلنَّبِيِّ ﷺ بالمدينة مَا عَدَا قُبَاء وَأُحُدًا) فاستثناهما سدا للذريعة، وهو كما هو معلوم مشهور في المذهب عن مالك قال ابن أبي كف (١٢٧٠هـ):

وسدُّ أبوابِ ذرائعِ الفسادْ ... فمالك له على ذِهِ اعتماد

فالخلاصة مما سبق في المسائل الثلاثة: أن مالكا كره الاستدامة، وهو من باب السياسة الشرعية، كما فعل بعض العلماء وتركوا الأضحية خوفا من أن يعتقدوا أنها واجبة.









فصل

في بيان ما أشكل في مسألة التعريف

(الاجتماع يوم عرفة)

وهذه المسألة عقد لها بابا ذكر فيه خمسة آثار في تبديع من اجتمع في المسجد يوم عرفة، والتعريف:

(وَهُوَ اجْتِمَاعُ الناس فِي الْبُلْدَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ للدعاء يَوْمَ عَرَفَةَ)(١).

واختلف العلماء في مسألة التعريف، فمنهم من منعها -كما سبق- ومنهم من أجازها، فقد روي أن أَوَّل مَنْ عَرَّفَ بالبصرة ابْنُ عَبَّاسٍ(٢) قال أحمد: «والتعريف عشية عرفة في الأمصار: لا بأس به، إنما هو دعاء، وذكر الله عَزَّوَجَلَّ وأول من فعله ابن عباس، وعمرو بن حريث، وفعله إبراهيم»(٣).

وقد أجاب الطرطوشي (٥٢٠هـ) مبينا سبب منع بعضهم، فقال: «فاعلموا -رحمكم الله- أن هؤلاء الأئمة علموا فضل الدعاء يوم عرفة، ولكن علموا أن ذلك بموطن عرفة لا في غيرها، ولم يمنعوا من خلا بنفسه فحضرته نية صادقة أن يدعو الله تعالى وإنما كرهوا الحوادث في الدين، وأن يظن العوام

(١) المجموع شرح المهذب (٨/ ١١٧) النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/ ٥١٢).
(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (٨٣٧٣) وابن سعد في الطبقات (٢/ ٣١٧).
(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٣٩).





أن من سنة يوم عرفة بسائر الآفاق الاجتماع والدعاء، فيتداعى الأمر إلى أن يدخل في الدين ما ليس منه»[١].

وقال ابن تيمية: (وتعريف ابن عباس بالبصرة، وعمرو بن حريث بالكوفة، فإن هذا لما لم يكن مما يفعله سائر الصحابة ولم يكن النبي ﷺ شرعه لأمته لم يمكن أن يقال هذا سنة مستحبة، بل غايته أن يقال: هذا مما ساغ فيه اجتهاد الصحابة، أو مما لا ينكر على فاعله؛ لأنه مما يسوغ فيه الاجتهاد، لا أنه سنة مستحبة سنها النبي ﷺ لأمته)[٢].

وقال أيضًا: (فأما قصد الرجل مسجد بلده يوم عرفة للدعاء والذكر فهذا هو التعريف في الأمصار الذي اختلف العلماء فيه، ففعله ابن عباس، وعمرو بن حريث من الصحابة، وطائفة من البصريين والمدنيين ورخص فيه أحمد -وإن كان مع ذلك لا يستحبه هذا هو المشهور عنه- وكرهه طائفة من الكوفيين والمدنيين: كإبراهيم النخعي، وأبي حنيفة، ومالك، وغيرهم.

ومن كرهه قال: هو من البدع، فيندرج في العموم لفظا ومعنى.

ومن رخص فيه قال: فعله ابن عباس بالبصرة حين كان خليفة لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولم ينكر عليه، وما يفعل في عهد الخلفاء الراشدين من غير إنكار لا يكون بدعة، لكن ما يزاد على ذلك من رفع الأصوات الرفع الشديد في المساجد بالدعاء، وأنواع من الخطب والأشعار الباطلة مكروه في هذا اليوم وغيره)[٣].

هذه هي الخلاصة في المسألة اختصرها رَحِمَهُ اللَّهُ ولا مزيد عندي على كلامه.

---

(١) الحوادث والبدع (ص١٢٧).

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (١/ ٢٢٢).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٥١).







فصل

في بيان مسألة اختصار السجود ورفع اليدين

فقد أورد ابن وضاح عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمُوَرِّقٍ، أنهما قَالَا: «**يُكْرَهُ اخْتِصَارُ السُّجُودِ، وَرَفْعُ الْأَيْدِي وَالصَّوْتِ فِي الدُّعَاءِ**».

والمقصود باختصار السجود معنيان:

الأول: أنْ يَجْمَعَ السَّجَدَاتِ فَيَقرَأَهَا في وَقْتٍ وَاحِدٍ.

الثاني: أنْ يقرأَ القرآنَ إلَّا آياتِ السُّجودِ[١].

وقيل «أن يقرأ آية او آيتين ثم يسجد»[٢].

جاء في المغني لابن قدامة (٢/ ٣٧٠): «يُكْرَهُ اختصَارُ السُّجودِ، وهو أنْ يَنْتَزِعَ الآياتِ التي فيها السُّجودُ فيقْرأَها ويَسْجُدَ فيها. كَرِهَهُ الشَّعْبِيُّ، والنخعيُّ، والحسنُ، وإسحاقُ، وَرَخَّصَ فيهِ النُّعْمَانُ وصاحِبُهُ محمدٌ، وأبو ثَوْرٍ، وقيل: اخْتصارُ السُّجودِ أنْ يقرأَ القرآنَ إلَّا آياتِ السُّجودِ، فإنَّه يحذفُها. وكلاهما مكروهٌ. ولَنا، أنه لم يُرْوَ عن السَّلَفِ، بل المنْقُولُ عنهم كراهتُه، ولا نَظِيرَ له يُقَاسُ عليه».

وأما رفع اليدين، فلا شك أنه مشروع في الدعاء، لكن لعل المراد هنا:

(١) الهداية على مذهب الإمام أحمد (ص٩١) المغني لابن قدامة (٢/ ٣٧٠).

(٢) «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص١٤٢).



إما رفع اليدين في الخطبة، أو في كيفية معينة، وقد يكون في الوتر، لأن من السلف من منعه، وهو «قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «إِنْ شِئْتَ فَأَشِرْ بِأُصْبُعِكَ»[(١)].



(١) «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لابن المنذر (٥/ ٢١٣) «مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر» (ص٣٢٠).







فصل

في بيان معنى التثويب الذي كرهه

جاء عن ابن وضاح بسنده في الأثر [٩٩] عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: «**التَّثْوِيبُ بِدْعَةٌ، وَلَسْتُ أَرَاهُ**».

وقَالَ ابن وضاح: ثَوَّبَ الْمُؤَذِّنُ بِالْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ مَالِكٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَالِكٌ، فَجَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: مَا هَذَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ فَيَقُومُوا فقَالَ لَهُ مَالِكٌ لَا تفعَلْ لَا تُحْدِثْ فِي بَلَدِنَا شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِهذَا الْبَلَدِ عَشْرَ سِنِينَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ يَفْعَلُوا هَذَا، فَلَا تُحْدِثْ فِي بَلَدِنَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ. فَكَفَّ الْمُؤَذِّنُ عَنْ ذَلِكَ وَأَقَامَ زَمَانًا، ثُمَّ إِنَّهُ تَنَحْنَحَ فِي الْمَنَارَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَالِكٌ فقَالَ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ قَالَ أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ. فقَالَ لَهُ مَالِكٌ: أَلَمْ أَنْهَكَ أَلَّا تُحْدِثَ عِنْدَنَا مَا لَمْ يَكُنْ؟ فقَالَ: إِنَّمَا نَهَيْتَنِي عَنِ التَّثْوِيبِ، فقَالَ لَهُ مَالِكٌ: لَا تَفْعَلْ فكَفَّ أَيْضًا زَمَانًا، ثُمَّ جَعَلَ يَضْرِبُ الْأَبْوَابَ، فَأَرْسَلَ مَالِكٌ إِلَيْهِ فقَالَ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي تَفْعَلُ؟ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ طُلُوعَ الْفَجْرِ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: لَا تَفْعَلْ، لَا تُحْدِثْ فِي بَلَدِنَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ. قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: وَكَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ التَّثْوِيبَ. قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: وَإِنَّمَا أُحْدِثَ هَذَا بِالْعِرَاقِ قُلْتُ لِابْنِ وَضَّاحٍ: مَنْ أَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَهُ؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي، قلت لَهُ: فَهَلْ يُعْمَلُ بِهِ بِمَكَّةَ، أَوْ بِالْمَدِينَةِ، أَوْ بِمِصْرَ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمْصَارِ؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُهُ إِلَّا عِنْدَ





بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَبَاضِيِّينَ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يُثَوِّبُ عِنْدَ الْمَغْرِبِ، [كَانَ يُؤَذِّنُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ حَتَّى تَظْهَرَ النُّجُومُ ثُمَّ يُثَوِّبُ، وَبَعْضُهُمْ يُؤَذِّنُ] إِذَا غَابَتِ الْحُمْرَةُ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يَغِيبَ الْبَيَاضُ ثم يثوب وَيُصَلِّي، وَبَعْضُهُمْ يُؤَذِّنُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ ثُمَّ يُثَوِّبُ وَيُصَلِّي، وَكَانَ وَكِيعٌ هُوَ يَفْعَلُ ذَلِكَ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ. انتهى كلامه [٩٩].

وهذا التثويب ليس المقصود به التَّثْوِيبَ الْأَصْلِيَّ؛ وهو الذي يأتي بمعنيين إما: إقامة الصلاة، وإما قول: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» فِي أَذَانِ الْفَجْرِ، وإنما التثويب الذي كرهه السلف، وهو: إعلام الناس بألفاظ وكيفية مبتدعة تختلف بحسب ما يتعارف عليه الناس، لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْإِعْلَامِ بالصلاة، **وقد جاء بصوّر متنوعة:**

الأول: أن يقوم مجموعة من الناس على الأبواب فينادون الصلاة الصلاة. قال الطرطوشي (٥٢٠هـ): «ومعنى التثويب: هؤلاء الذين يقومون على أبواب المساجد، فينادون: الصلاة، الصلاة»(١).

الثاني: أن يقول حي على خير العمل: كما جاء في التبصرة للخمي (٤٧٨هـ) (١/ ٢٣٩) أن مالكا قال: «التثويب ضلال -يريد: حي على خير العمل-».

الثالث: إذا أَبْطَأَ النَّاسُ عن الصلاة قَالَ الْمُؤَذِّنُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَّاحِ) أو نحو هذه العبارة كقولهم: الصَّلَاةُ -رَحِمَكُمُ اللهُ-(٢).

(١) الحوادث والبدع الطرطوشي (ص:١٤٩).
(٢) ينظر: البيان والتحصيل (١/ ٤٣٦) الاعتصام (٢/ ٤١١).



الرابع: أن يتَنَحْنَحَ المؤذن فِي الْمَنَارَةِ كما سبق نقله من رواية ابن وضاح.

الخامس: وهو تَثْوِيبِ أَهْلِ الْكُوفَةِ والحنفية فَإِنَّهُمْ أَلْحَقُوا (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ النَّوْمِ بِالْأَذَانِ)، وَجَعَلُوا التَّثْوِيبَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ(١).

السادس: أن يقول بعد الأذان (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ النَّوْمِ)(٢).

هذا باختصار فيما يتعلق بالتثويب.



(١) ينظر: الأصل (١/ ١٣٨) الحجة على أهل المدينة (١/ ٨٤) كلاهما لمحمد بن الحسن، والتجريد للقدوري (١/ ٤٢٥) المبسوط للسرخسي (١/ ١٣٠) المغني لابن قدامة (٢/ ٦١).

(٢) ينظر: الشرح الكبير (٣/ ٧٠).







فصل

في بيان ما أشكل في هدم ابن مسعود المسجد

نقل ابن وضاح في الأثر رقم (٩) عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ صَبِرَةَ قَالَ: بَلَغَ ابْنَ مَسْعُودٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عُتْبَةَ(١) فِي أَصْحَابٍ لَهُ بَنَوْا مَسْجِدًا بِظَهْرِ الْكُوفَةِ، فَأَمَرَ عَبْدُ اللهِ بِذَلِكَ الْمَسْجِدِ فَهُدِمَ...

وقد يرد إشكال فيقول قائل كيف يهدم ابن مسعود المسجد، وهو مكان عبادة ؟

الجواب من أوجه:

الوجه الأول: أن هذا المسجد أُنشئ على بدعة وإحداث، وأراد ابن مسعود حسم الأمر بمنع البدعة، فهم أنشأوا المسجد على بدعة، وهي الاجتماع بهيئة مخصوصة، لأنهم -كما جاء في الرواية - اجتمعوا في ناحية المسجد ومعهم رجل يقولوا لهم قولوا كذا وكذا، كما جاء في نفس الرواية، بعد هدم المسجد.

الوجه الثاني: أنه قد جاء فيه ترجمة مِعضد العجلي أو الشيباني -الذي جاء ذكره في الأثر أنه جادل ابن مسعود- ما يبين موضع المكان الذي بنوا

(١) **عمرو بن عُتْبَة** بن فَرْقَد السُّلَمي، تابعي، **ثقة**، وكانت لأبيه عُتْبَة بن فَرْقَد صُحْبَة. جاء في الثقات لابن حبان (٥/ ١٧٣) أنه (قتل بتستر فِي خلَافَة عُثْمَان وَكَانَ يرْعَى ركائب الصَّحَابَة وسحابة تظله وَرُبمَا بَات وَإِلَى جنبه سبع يحميه). الطبقات الكبير (٨/ ٣٢٦) (٣٠٠٠) الثقات للعجلي (٢/ ١٨٠) (١٣٩٥).





فيه المسجد، حيث قال ابن سعد: «**وكان خرج هو وعدة من أصحاب عبد الله إلى الجَبّانة يتعبدون فأتاهم عبد الله فنهاهم عن ذلك**»(١) والجبانة كما في المعاجم هي: «الْمُصَلَّى الْعَامُّ فِي الصَّحْرَاءِ» وفي الأصل هو مَا اسْتَوَى من الأَرْض ومَلُسَ وَلَا شَجَر فِيهِ، والجمع الجبّان(٢). فهو مكان خارج المدينة منعزل عنها.

الوجه الثالث: بعد أن اتضح انعزالهم بمكانهم -كما في الوجه السابق-، وجدت رواية عند أبي داود في الزهد -رواية ابن الأعرابي- (ص١٣٩) بإسناد صحيح فيها ما يُبيّنُ تفصيلا أكثر، وفيها: عنْ شَقِيقٍ، قَالَ: بَلَغَ عَبْدَ اللهِ أَنَّ أُنَاسًا بَلَغَ مِنَ اجْتِهَادِهِمْ أَنْ خَرَجُوا إِلَى الْجَبّانَةِ فَحَفَرُوا قَرَامِيصَ يَكُونُونَ فِيهَا، قَالُوا: وَلَا نُكَلِّمُ النَّاسَ، وَلَا نُخَالِطُهُمْ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: مَا بَالُ أَقْوَام اتَّخَذُوا هَذِهِ الْقَرَامِيصَ، يَأْكُلُ أَحَدُهُمْ مِنْ تَحْتِهِ؟ وَاللهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مِنَ اللهِ مَا نَعْلَمُ لَاتَّكَلْتُمْ».

والقَرَامِيص، جمع قُرْمُوص، وهو حُفرةٌ واسعة الجوف، ضيقة الرأس يستدفئ فيها الإنسان(٣).

فبعد جمع الروايات يحتمل أنهم بنوا مكانا يجتمعون فيه وهو المسجد مكشوف السقف، أو نحو ذلك بعيدا عن جماعة المسلمين، يغلب عليهم المبالغة في التعبد، وبنوا أيضا قراميص لهم، ينامون فيها، فهم اعتزلوا الناس لا يكلمونهم، مع إحداثهم لكيفية مبتدعة، فبادر بمعالجة الأمر ومنع شره.

---

(١) رواه في [الطبقات الكبرى (٦/ ٢٠٣)].

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ٨٥) البارع في اللغة (ص٥٩٤) المغرب في ترتيب المعرب (ص٧٤).

(٣) ينظر: العين (٥/ ٢٤٧).





فصل

في بيان النسخ الخطية لكتاب البدع



بفضل الله حصلت على ست نسخ خطية، لكن كلها مشرقية، ليس فيها نسخة مغربية أو أندلسية، وأسأل الله أن ييسر ذلك لي أو لغيري؛ وذلك لأهميتها؛ لكون المؤلف أندلسيا، وغالبا أنها تُقرأ ويكون فيها طباق سماع.

وأما بيانات النسخ الخطية التي حصلت عليها فهي على النحو الآتي:

الأولى: نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (٢٥٨) (٢٤ ق) رقم الفيلم (٩٦٤) تاريخها (٧٩٧هـ) وهي محفوظة في مركز جمعة الماجد برقم (٢٣١٧٥٤) رقم ضمن مجموع مع كتاب البدع: كتاب الحوادث والبدع لأبي شامة، وهي كاملة وبخط واضح، وكاتبها اسمه (محمد بن موسى بن علاق). وقد رمزت لها (ظ).

الثانية: نسخة (جريت) (Garet)، ورقمها (٢٠٧٠/ ١) وهي ناقصة تنتهي مع نهاية الأثر (١٨٤) وكتبت بتاريخ (١٢٣٧هـ) وقد رمزت لها (ج).

الثالثة: نسخة المسجد النبوي، رقم الحفظ (١٦/ ٢١٤) رقم الحاسب (١٦٤٢) رقم الفيلم (١٨٨) (١٣ق) (٣٠ س) ٢٢ في ١٥ سم، مبتورة من آخرها متأثرة بالرطوبة والأرضة وتنتهي عند الأثر رقم (١٨٨) وقد رمزت لها (ن).



الرابعة: نسخة العلامة شبلي النعماني، رقم (١٣١) الحديث العربي، وهي كاملة، وتاريخها: (١٢٩٨هـ) وقد رمزت لها (ش).

الخامسة: نسخة المكتبة الآصفية بحيدر آباد برقم (١١٠٢)، الفن (الحديث) وهي ناقصة، وفيها تقديم وتأخير، وتداخل في الورق -تم إيضاح ذلك في موضعه- وقد رمزت لها (ص).

السادسة: نسخة الشيخ بديع السندي (المكتبة البديعية الراشدية) باكستان، بدون رقم (٣٨ ق) ورقمها في مركز جمعة الماجد (٥٢٨٤٢٢) وهي كاملة وقد رمزت لها (س).

ملحق في بيان منهج التحقيق:

سرت في تحقيقي ومقابلتي على النحو الآتي:

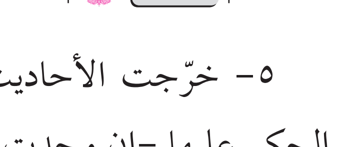
١- نسخ الكتاب وتحقيق النص، وضبطه وفق قواعد الإملاء الحديثة المتعارف عليها.

٢- أجريت المقابلة على ست نسخ خطية دون تحديد لنسخة أم؛ لكون النسخ متقاربة ولا تخلو من الأخطاء، فقمت باختيار الأصوب من النسخ -مجتهدا بما يفتح الله لي- مع رجوعي إلى ما يعين على اختيار الصواب: كأن أرجع إلى المصادر الأصلية -إن وجدت-.

٣- لا أشير إلى الفروق غير الضرورية: كالاختلاف في عبارات التعظيم للفظ الجلالة، ومثل: (أن، وإن) أو نحو ذلك؛ لكيلا أثقل الكتاب بالهوامش، وإذا كان في المخطوط عبارة (الآية) فلا أثبتها وأكتفي بالإحالة.

٤- عزوت الآيات في نفس النص، ووضعت بين معقوفين: [اسم السورة: الرقم]، والآيات بين قوسين.





٥- خرّجت الأحاديث النبوية دون توسع، ونقلت أقوال العلماء في الحكم عليها -إن وجدت- إذا لم تكن في الصحيحين، ووضعت الحديث أو الأثر بين شولتين « ».

٦- قمت بترجمة جميع أسماء رجال السند، ومن يتكرر فلا أترجم له مرة أخرى، لكيلا أثقل الهوامش، ووضعت فهرسا لذلك تسهيلا للوصول إليهم.

٧- وضعت فهارس للآثار، والرجال، والموضوعات.

٨- وضعت علامة (/) دلالة على نهاية المخطوط الناقص.

وتمت رسالة (الإيضاح لكتاب البدع لابن وضاح) بفضل الله ومنّه، ليلة الأحد الخامس عشر من شهر شعبان لعام ألف وأربعمئة وخمس وأربعين للهجرة مسودة راجيا أن يقبله الله وينفع به، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.



